

ديار في المال المذكور فلا زكاة فيه بالنسبة للعام الذي قبل عام
الانفصال واما لو كان الاخذ ينقص النصاب كالوكان عنده
احد وعشرون دينار او غاب عليها خمس سنين فانظر هل زكي في
الخمس سنين او يزكي حتى يحصل النقص ومن هذا ايضا ما لو كان
بيده عشرون وغاب عليها المدة المذكورة وما اشبهها جعل
يزكي للسنتين الماضية او سنة الانفصال خاصة انتهى البربري
قوله وان ننقص فكلها فيها **قوله** يعني ان مال القراض اذا نقص
عن سنة الانفصال فانه يزكي لكل سنة ما كان فيها كما اذا كان
مال القراض في السنة الاولى ثلاثين وفي الثانية اربعين وفي
الثالثة خمسين فانه يزكي سنة الانفصال خمسين وفي السنة
التي قبلها اربعين ويزكي في السنة الاولى ثلاثين **قوله** وازيد وانقص
قضى بالنقص على ما قبله **قوله** يعني ان مال القراض اذا كان في سنة
السنتين اريد من سنة الانفصال وفي بعضها انقص سخا فانه
يقضى بالنقص على ما قبله كما اذا كان مال القراض في السنة
الاولى خمسين وفي الثانية ثلاثين والثالثة اربعين فانه يزكي
لسنة الانفصال اربعين ويزكي عن السنة الثالثة ثلاثين وعن
الاولى ثلاثين ايضا لان الزايد لم يصل لرب المال ولا تنفع
وفي حال النقص نظر وانما يصلح ان يكون سال لقوله وسقط
ما زاد قبلها **قوله** وان احتكر او المائل كما لزم **قوله** يعني ان
عائل القراض اذا كان محتكرا في مال القراض ورب المال محتكرا
فيما بقي من المال بيده ايضا وكان المائل قسط محتكرا في
المال سيدرا ويا بيد المائل سواء كان الما بيد رب المال او كسر
كما من التبيح عليه فان ربه لا يزكيه الا سنة واحدة بعد قبضه

له ولو طال بيد المائل اذا كان ما بيد المائل هو الاقل قلنا
يكون كالدين ويكون الاقل نيبا للاكثر فقد نصت في رد المحتار
فيه حينئذ كما حكم فيما اذا كان اميريين ابي فالجميع للادارة علي
ما قدمه المولى وانما يمتد ما بيد رب المال حيث كان يتخبر به
والا فالعبارة بما يد المائل **قوله** وعجلت زكاة ماشية القراض
مطلبا وحسبت على ربه **قوله** لا خلاف ان زكاة ماشية القراض المختصرا
به او منه قبل ولا ينظر فيها المناصلة لتعلق الزكاة به ولو كانت
بالدين وحكم الثمرة والزرع كما كانت ماشية وسواء كان المائل يدرا
او محتكرا وسواء كان رب المال حاضرا او غائبا يدرا او محتكرا
واذا عجلت زكاة الماشية فاحسبها على ربه **قوله** يعني ان مال
وحده من رأس المالك المائل الجيد على المشهور ولا تلغى
كالخسارة فلو كان رأس المال اربعين دينارا اشتري بها المائل
اربعين شاة اخذ الساعي منها شاة تشاوي دينارا ثم باع الباقي
بستين دينارا فالربح على المشهور واحد وعشرون دينارا ورأس
المال تسعة وثلاثون **قوله** وهل عبده كذالك او تلغى كالنقطة
تأويلان **قوله** يعني ان زكاة قطر عبيد القراض تحسب على ربه
ولا تجوز بالربح وهو عيني قوله كذالك وقيل تلغى كالنقطة والشر
وتجوز بالربح هذا فتدبر كلامه وهو غير صحيح لقول المدونة
وزكاة القطر عن عبيد القراض على ربه خاصة واما فقهاء
مال القراض فمحمد اصبح لا يقبل التأويل وانما التأويل في
زكاة ماشية القراض الحاضر هل يزكيها ربه او من ربه
وعلى هذا فصواب عبارة المولى ان يقال وعجلت زكاة ماشية

له